التي احدثتها قضية سلب الاراضي في التحقيق مع ضباط رفيعي المستوى، وبشكل خاص مع الضباط الذين يخدمون في منطقة طولكرم. ومع ثلاثة من المخاتير في الضفة كانوا اعضاء في رواد ما الثوري وليوم علاقة مع احمد عودة في قضية حرق خزانة الملفات في محكمة نابلس (**على همشمار**، ٢٠/٨/١٩٨٥).

وافادت اوساط اصحاب الاراضي الذين ادلوا باقاداتهم امام لجنة التحقيق التي شكلتها الشرطة الاسرائيلية في بيتح تكفا ان احد المحققين اخبرهم بان كل ارض لم يتم الاستيلاء عليها ويثبت ان ملكيتها نقلت بوسائل غير قانونية ستعاد الى اصحابها، اما الاراضي التي اقيمت عليها مستوطنات، فمن المنتظر ان تتم مصادرتها بأوامر عسكرية جديدة (**الطليعة**، القدس، ٢٢/٨/١٩٨٥).

وفي محاولة لطمس حقيقة اعمال الغش التي استخدمها السماسرة اختلف الصحافي حسن عبد الحليم من جريدة «الفجر» المقدسية بتاريخ ٥/١٠/١٩٨٥ وهو في طريقه الى الخليل لاعداد تحقيق عن قضية سلب الاراضي في الضفة الغربية (**على همشمار**، ١٧/١٠/١٩٨٥).

ومع الرقم من انه لم يثبت حتى الآن تورط اجهزة الحكم المختلفة، كالحكم العسكري والشرطة، مباشرة في قضية سلب الاراضي، الا انه يبدو ان اساليب الغش ما كانت لتنجح بدون تعاون من جانبها (**المصدر نفسه**، ٢٣/٨/١٩٨٥). لكن المعلومات افادت بان ضباطاً كباراً متورطون في قضية الاراضي، حيث اتهم رئيس الاركان رفائيل ايتان، في حينه، احد الضباط لانغماسه في بعض الصفقات اثناء خدمته العسكرية. كما اشترى ضابط آخر اراضي ليقيم عليها كسارات. واشترى الحاكم العسكري لطولكرم اراضي من عرب، من خلال استغلال علاقاته مع عرب آخرين عملوا لصالح الحكم العسكري (**دافار**، ٥/٩/١٩٨٥).

مخطط شامل

وبكثير، وفقاً للمعلومات التي حصلت عليها الشرطة عن قضية سلب الاراضي، يرسم الصورة التالية: يبدو ان اليهود الذين اشتروا الاراضي من العرب لهم علاقات ببعض المسؤولين السياسيين في اسرائيل، الذين كانوا يطلعون من اليهود شراء اراض في منطقة معينة وفقاً لخريطة المستوطنات التي تزمع اقامتها. وتعتقد الشرطة، ايضاً، بأن اليهود كانوا يتوجهون الى مكاتب تسجيل الارض لمعرفة هوية اصحاب الأرض المزمع انتزاعها. وكانوا يستخدمون اساليب مدروسة ضد كل من يرفض بيع ارضه. وقد شملت هذه الاساليب التخويف والابتزاز والتهديد، فضلاً عن اساليب تزوير التواقيع (**يديعوت احرونوت**، ١٣/٨/١٩٨٥).

وذكر ان عضو الكنيست مردخاي بار ـ اون (راتس) كان قد قدم قبل عامين استجواباً لوزيري الدفاع والعدل حول هذا الموضوع، لكنهما لم يجيبا على هذا الاستجواب حتى الآن (**على همشمار**، ١٣/٨/١٩٨٥).

وكان المستشار القضائي للحكومة ومديرة الدائرة المدنية في وزارة العدل، يليه البيك، قد طلبا من الشرطة التحقيق في الموضوع قبل بضعة اعوام، ومرة اخرى قبل عام على اثر الشكاوى التي قدمت إلى البيك عن طريق المحامي غيورا روبنشكو، من تل ابيب. وعضو الكنيست مردخاي بار ـ اون بشأن تورط المقاولين موشي ويغدل غيتدي ومساعد عضو الكنيست ديكل ابي ابين ـ تسور في عمليات سلب الاراضي (**يديعوت احرونوت**، ٢٢/٨/١٩٨٥).

وذكرت البيك في طلبها الذي ارفقته بمئات الشكاوى التي قدمها اصحاب الأراضي العرب في السنوات الخمس الاخيرة، انه تبين لها ان عملية بيع الارض لا تمت للمستوطنات عليها لم تكن قانونية (**دافار**، ١٩/٨/١٩٨٥). كما ذكرت انه تم الغاء عدد كبير من المستوطنات نظراً لاكتشاف اعمال غش وخداع في صفقات الاراضي، وان اعمال الغش شملت تزوير ملكية الأرض (**هآرتس**، ١٩/٨/١٩٨٥). واضافت البيك انه تم اكتشاف معظم اعمال الغش بفضل الفحص الذي اجرته في الضفة الغربية وليس فقط بفضل الشكاوى التي قدمها من خُدعوا (**معاريف**،